الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة

واثق محمد براك السعدون
مدرس/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية / مركز الدراسات الإقليمية
جامعة الموصل

مستخلص البحث

تبقى عمليات إعداد الإستراتيجيات العسكرية واختبارها وتقويمها وإعادة النظر فيها من أهم واجبات القيادات السياسية– العسكرية للبلدان بعامة، ولروسيا الإتحادية بخاصة، ذلك البلد الذي أصبح الوريث الشرعي للإتحاد السوفييتي (السابق)، أحد قطبي القوة العظمى في العالم طوال أعوام الحرب الباردة (١٩٤٥- ١٩٩١)، والذي شكل انهياره عبئاً ثقيلاً على القدرات العسكرية الروسية، التي شهدت بعد الحرب الباردة محاولات عدة لوقف تداعيات انهيار الإتحاد السوفييتي، وإستعادة مكانتها وإمكانياتها، وتطويرها وتحديثها، بهدف عودة الروس لممارسة النفوذ والتأثير في الأوضاع الإقليمية والعالمية.

مقدمة

من المقولات المأثورة للقيصر الروسي ألكسندر الثالث Alexander III (١٨٤٥- ١٨٩٤) "إن الأعداء يحيطون ببلادنا من كل جانب، وعلينا أن ندرك أنه ليس لروسيا من أصدقاء سوى جيشها وأسطولها البحري". تعكس هذه المقولة ترسخ سياسة الاهتمام بتعزيز القدرات العسكرية وإعطاءها الأسبقية على جميع متطلبات الدولة في ذهنية الأنظمة التي حكمت روسيا خلال مختلف مراحلها التاريخية، وإيمان الحكام الروس بأن القوة العسكرية هي الوسيلة الأكثر ضماناً لحماية مصالح روسيا الوطنية والإقليمية

والعالمية. وان الهواجس الأمنية لتلك الأنظمة المتعاقبة كانت دوماً مستنفرة، وبخاصة تجاه محيطها الإقليمي.

الغاية من هذا البحث هي تسليط الأضواء على أهم معالم الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، وقسم البحث إلى أربعة محاور لتحقيق هذه الغاية. تضمن المحور الأول الموسوم (تداعيات تفكك الإتحاد السوفييتي على القدرات العسكرية الروسية) بيان إنعكاس التحولات التاريخية التي رافقت انهيار الإتحاد السوفييتي على مستوى تسليح وتجهيز وتنظيم الجيش الروسي، وعلى حالته المعنوية وانضباطه العسكري. فضلاً عن تراجع معنويات أفراده وكفاءتهم القتالية. أما المحور الثاني الموسوم (أهداف الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة) فقد تناول الاتجاهات العامة للخطط التي وضعتها القيادات الروسية، السياسية والعسكرية، لإصلاح الأضرار التي أصابت المصالح الأمنية الروسية، جراء انهيار الإتحاد السوفييتي. أما المحور الثالث الموسوم (تطبيقات الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة) فقد استعرض بعض النشاطات الأمنية – العسكرية الروسية، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والتي لها مدلولات متطابقة مع أهداف الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة. وناقش المحور الرابع الموسوم (معوقات الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة) الظروف والمواقف التي يمكن أن تشكل تحديات وعقبات أمام إنجاز الأهداف المرسومة للإستراتيجية العسكرية الروسية المعاصرة. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

أولاً– تداعيات تفكك الإتحاد السوفييتي على القدرات العسكرية الروسية

مثل الإتحاد السوفييتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، القطب الموازن للولايات المتحدة الأمريكية، لامتلاكه عوامل القوة الإستراتيجية، كالمساحة الواسعة والمواقع الجغرافية المهمة إقليمياً وعالمياً، وعدد السكان، والقدرات العسكرية الجبارة، التقليدية والنووية، وكانت الخطط والتدابير الأمنية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة محكومة بحجم وإمكانات القدرات العسكرية السوفييتية بوصفها التهديد الأكبر والخطر الرئيس للغرب وأمريكا، إذ إن الكثير من المراقبين في تلك الحقبة كانوا يعتقدون بأن القوة العسكرية السوفييتية قادرة على قهر جيوش الدول الأوروبية المجاورة لحدود الإتحاد السوفييتي، وبإمكانها حتى التفوق على الولايات المتحدة في مواجهة عالمية بين الشرق والغرب. لقد كان الاتحاد السوفيتي قوة عظمى إلى حد كبير لما له من قدرة على تحشيد قوة عسكرية هائلة[١]. ولكن فشل سياسات الإصلاح المتأخرة التي اتبعها آخر رئيس للاتحاد السوفييتي (ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev ١٩٨٥- ١٩٩١)، بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية داخل البلاد، وإعادة بناء المجتمع الاشتراكي، والتي عرفت بـ (البيريسترويكا)[٢] أدى إلى زعزعة أوضاع الإتحاد السوفييتي، وفسح المجال لتصاعد الحراك السياسي والشعبي الذي ينشد التغيير. وفي خضم تلك الظروف أعلنت عدد من الجمهوريات السوفييتية استقلالها، بينما استمرت شعوب باقي الجمهوريات بالمطالبة بالاستقلال. مما دفع برؤساء ثلاث جمهوريات سوفييتية (روسيا الاتحادية، أوكرانيا، بيلاروسيا) إلى التوقيع في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ على اتفاقية تنص على إنهاء وجود الاتحاد السوفييتي وإنشاء كومنولث الدول المستقلة، أو ما يدعى أيضاً رابطة الدول المستقلة، الذي توسع فيما بعد بانضمام معظم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق – عدا جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا، إستونيا، لاتفيا)–[٣].

استقال غورباتشوف من منصبه في الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ونقل صلاحياته للرئيس الروسي آنذاك بوريس يلتسين (Eltsine Boris١٩٩١- ١٩٩٩)[٤]، ونكس علم الاتحاد السوفييتي للمرة الأخيرة فوق الكرملين (القصر الرئاسي) في موسكو، وفي اليوم التالي أعلن مجلس جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأعلى حل الاتحاد السوفييتي. وظهرت روسيا الاتحادية في اثر ذلك، بوصفها (وارثة الإتحاد السوفييتي الشرعية) من الناحية القانونية، وكونها أكبر جمهوريات كومنولث الدول المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية. لذلك لم يتردد قادة دول الكومنولث في إعطاء روسيا الاتحادية مقعد الاتحاد السوفييتي السابق في مجلس الأمن، فضلاً عن تخويل رئيس روسيا الاتحادية صلاحية التحكّم في شفرة إطلاق الأسلحة النووية، بشرط عدم استعمال تلك الأسلحة إلا بموافقة باقي الدول النووية التي هي كازاخستان وبيلاروسيا وأوكرانيا، وبعد التشاور مع باقي أعضاء الكومنولث[٥].

مرت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي بمراحل مختلفة من حيث توجهاتها السياسية، وتقييم المصالح الإستراتيجية. ففي المرحلة الأولى التي تحددت بالأعوام (١٩٩١- ١٩٩٣) من حكم الرئيس يلتسين، تراجع اهتمام روسيا بمحيطها الإقليمي، الذي شمل رابطة الدول المستقلة ودول شرق أوروبا، بسبب إتباع يلتسين وأعضاء حكومته سياسة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، والتحالف معها إن أمكن. فقد ذكر يلتسين في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢: "إن القوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين". كما قدم الرئيس يلتسين عرضاً للإدارة الأمريكية خلال زيارته لأمريكا في شباط/ فبراير ١٩٩٢، لبناء درعٍ صاروخي مشتركٍ لحماية (العالم الحر) بالاعتماد على تكنولوجيا حربٍ النجوم الأمريكية والتكنولوجيا الروسية[٦]. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، تبنوا في المرحلة نفسها، سياسة التوسع وتكثيف النشاطات الأمنية في جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، وبخاصة المجاورة منها لروسيا الاتحادية، من خلال أجهزة حلف

شمالي الأطلسي (NATO). وقد ترافق هذا الأمر مع مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية داخل روسيا الاتحادية، دفعت بالقيادة الروسية آنذاك لإعادة النظر في جميع سياساتها المتبعة، وكانت هذه المراجعة بمثابة نقطة تحول جديدة في الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، تبلور فيها نمطاً آخراً في السياسة الخارجية الروسية، تمثل بزيادة الاهتمام بالمحيط الإقليمي، أو ما عرف بالتوجه الأوراسي، والذي بدأ مع نهاية عام ١٩٩٣ واستمر حتى نهاية العام ١٩٩٩[٧]، وهو تأريخ استلام فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)[٨] السلطة في روسيا الاتحادية، لتدخل روسيا الاتحادية مرحلة تركزت جهود القيادة الروسية فيها على النمو الاقتصادي وإعادة النظر في طبيعة العلاقات مع الغرب وامريكا واستعادة الهيبة الدولية لروسيا الاتحادية.

كان لهذه التطورات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، تبعاتها على القدرات العسكرية الروسية، إذ تعرض الجيش الروسي خلال أعوام التحول تلك للكثير من التحديات الصعبة، والإختلالات الخطيرة في التسليح والتجهيز والتنظيم والتدريب، وحتى في الروح المعنوية. فمن المشاكل الخطيرة التي برزت بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، والتي أثرت في القدرات العسكرية الروسية، هي الكيفية التي تم فيها تقاسم التركة السوفييتية من المعدات العسكرية، فبالرغم من عقد إتفاق بين بلدان رابطة الدول المستقلة حول هذه القضية في طشقند عاصمة أوزباكستان في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٢، إلا أن أغلب دول الرابطة لم تلتزم بتنفيذ هذا الإتفاق بشكل جدي، فضلاً عن ترافق إثارة هذه المشكلة مع الضغوط الأمريكية والغربية على روسيا الإتحادية ومطالبتها بالالتزام بتنفيذ تعهدات الإتحاد السوفييتي (السابق) المنصوص عليها في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا، المبرمة بين حلف وارشو وحلف شمالي الأطلسي في العام ١٩٨٠، والتي قامت أمريكا والغرب بإجراء تفاهمات لاحقة مع روسيا الإتحادية في العام ١٩٩٢ لتفعيلها وتحديد حصة الروس من تركة الإتحاد السوفييتي من الأسلحة التقليدية – ينظر الجدول التالي–.

وفي تلك الأوقات لم يكن الروس في موقف يسمح لهم بالممانعة أو المماطلة[٩].

جدول يوضح حصة روسيا الاتحادية من معدات الإتحاد السوفييتي (السابق) العسكرية، وفق معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا التي تم الإتفاق عليها بين حلف وارشو وحلف شمالي الأطلسي عام ١٩٨٠، والتي تم تفعيلها في العام ١٩٩٢

ت	المعدات العسكرية المحددة في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا الموقعة بين حلف وارشو وحلف شمالي الأطلسي عام ١٩٨٠	العدد المتفق على إبقائه في الإتحاد السوفييتي (السابق)، وفق معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا	العدد الذي يمكن لروسيا الإتحادية الإحتفاظ به من معدات الإتحاد السوفييتي (السابق) بعد انهياره، وفق التفاهمات اللاحقة لمعاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا
١	دبابات	٢٠٧٢٥	١٠٣٣٣
٢	مدفعية	١٣٩٣٨	٧٧١٩
٣	عجلات القتال المدرعة	٢٩٨٩٠	١٦٥٨٩
٤	طائرات مقاتلة	٦٦١١	٤١٦١
٥	طائرات سمتية	١٨٤١	١٠٣٥
٦	مجمل المعدات المحددة في المعاهدة	٧٢٦٤٥	٣٩٨٣٧

المصدر:

Steven E. Miller, "Introduction: Moscow's Military Power: Russia's Search for Security in an Age of Transition", p.6.
<mitpress.mit.edu/books/chapters/0262633051intro1.pdf>

تم تقليص ميزانية الجيش الروسي بعد تفكك الإتحاد السوفييتي بنحو الثلثين، فضلاً عن خفض ترسانته النووية طبقاً لاتفاقية (ستارت ٢) التي وقعها يلتسين والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (George Herbert

Walker Bush ١٩٨٩- ١٩٩٣) في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ قبل انتهاء مدة رئاسة الأخير بأيام. إضافة إلى سحب القوات الروسية وتفكيك القواعد العسكرية من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، ومن دول المعسكر الاشتراكي. وفضلاً عن الخسارة الإستراتيجية التي تعرضت لها روسيا الاتحادية بسبب انسحاب قواتها من مواقع مهمة وحيوية لأمنها الإقليمي والدولي ولإدامة حركة قطعاتها البرية والبحرية والجوية، فأن جيوش تلك الجمهوريات قامت باحتجاز معظم الأسلحة والمعدات والآليات السوفييتية الصالحة على أراضيها، من أجل بناء جيوش وطنية على حساب الجيش السوفييتي الذي تم تفكيكه. وقد وصف الجنرال بافل غراتشيف Grachev Pavel وزير الدفاع الروسي للمدة (١٩٩٢- ١٩٩٦) سلوكيات الدول المستقلة تجاه الترسانة العسكرية السوفييتية في تصريح له لصحيفة النجمة الحمراء (صحيفة الجيش الروسي) في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، إذ قال: "لقد أخذوا كل شيء ولم يتركوا لنا سوى الحطام والمخلفات"(١٠). وقد ذكر الجنرال إيغور رودينوف Igor Rodionov وزير الدفاع الروسي للمدة (١٩٩٦- ١٩٩٧) واصفاً حال الجيش الروسي في تلك الأوقات: "لا توجد كتيبة واحدة في الجيش الروسي مستعدة للقتال"، وقال أيضاً: "لقد صارت السيطرة على الجيش تتجاوز قدرات القيادات المدنية والعسكرية في البلاد"، كما ذكر رودينوف: "ان الرئيس يلتسين تسبب في الفوضى التي عمت أجهزة الأمن القومي وأجهزة الحكومة؛ من خلال إنشاء مجالس ومناصب لا داعي لها في وزارة الدفاع"(١١).

لقد ترتب على انهيار الإتحاد السوفييتي تشتت أسلحته النووية التكتيكية (التعبوية قصيرة ومتوسطة المدى) والإستراتيجية (السوقية بعيدة المدى) بين أربع جمهوريات؛ هي روسيا الإتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) في أوروبا، وكازاخستان في آسيا الوسطى، وبالرغم من أن القسم الأعظم من هذه الأسلحة قد تركز في روسيا الإتحادية، إلا أن ذلك لم يمنع من

نشوب خلاف بينها وبين أوكرانيا حول الأحقية الشرعية لما تبقى من هذه الأسلحة داخل أراضي أوكرانيا، فضلاً عن خلافاتهما حول عائدية أسطول البحر الأسود المتواجد في ميناء سيفاستوبول في إقليم شبه جزيرة القرم ذو الحكم الذاتي في أوكرانيا[١٢]. ومن الجدير بالذكر ان سبب عدم حدوث مثل هذه الخلافات لروسيا الإتحادية مع روسيا البيضاء أو مع كازاخستان، يرجع لاحتفاظ موسكو بحجم كبير من النفوذ والهيمنة على هذين البلدين. لقد آلت الترسانة النووية الروسية في تلك الأوقات إلى وضع فقدت خلاله موسكو القدرة على تأمين الأموال اللازمة لإدامة وخزن وتجديد وتصليح تلك الأسلحة، الأمر الذي دعا روسيا الإتحادية إلى قبول المعونة الأمريكية المقدمة من أجل هذا الغرض وفق برنامج "خفض التهديد التعاوني Threat Cooperative Reduction"[١٣].

وافقت روسيا الإتحادية مرغمة وتحت وطأة الظروف الصعبة التي كانت تواجهها في الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو عام ١٩٩٤ على التوقيع في موسكو على اتفاقية التعاون العسكري مع حلف شمالي الأطلسي تحت مسمى برنامج "الشراكة من أجل السلام" الذي تضمن وقتها ثلاثة أبعاد أساسية، البعد الأول هو تبادل المعلومات بين الجانبين الأطلسي والروسي على جميع المستويات الدفاعية، والبعد الثاني هو إجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، أما البعد الثالث في هذا البرنامج فهو تنفيذ عمليات حفظ سلام بالتنسيق والتعاون المشترك. ولكن هذا البرنامج لم يكن يلبي المصالح الروسية لأنه لم يتضمن أحقية موسكو في الانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي بصفة عضو كامل العضوية، كما أنه تعامل معها وكأنها دولة صغيرة مثل مالطا وغيرها من الدول التي وقعت على هذا البرنامج، فضلاً عن إنه جاء خالياً من أي تعهد أو إلتزام أطلسي بعدم التوسع في مجال روسيا الاتحادية الحيوي المتمثل في بلدان رابطة الدول المستقلة، سواء تلك الواقعة في أوروبا أو في آسيا الوسطى والقوقاز[١٤]. وقد كانت غاية الحلف

الأطلسي من هذا البرنامج الذي لم يكن جدياً وفعالاً في الكثير من أجزاءه ومراحله، هو تبديد مخاوف روسيا الاتحادية من النشاطات العسكرية للحلف الأطلسي في الدول التي كانت تابعة للإتحاد السوفييتي (السابق) والمعسكر الإشتراكي. ولكن الروس لم يطمئنوا لهذا الخطر القادم حلف شمالي الأطلسي[١٥]. ولم يكن بوسع الجيش الروسي في تلك الأوقات سوى مراقبة اقتراب الحلف الأطلسي من الدول المستقلة في شرق أوربا والبلطيق، والشعور بالمرارة من جراء رصد وصول قوات أجنبية من دول أوروبا الغربية للمشاركة في حل النزاعات العرقية التي نشبت في الدول المستقلة في القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وهي مناطق كان يعدها الجيش الروسي "خطوط حمراء" لأمن البلاد الإستراتيجي.

كما ان الهزيمة المفاجئة التي مني بها الجيش الروسي في حرب الشيشان الأولى (١٩٩٤- ١٩٩٦)، أدت إلى ترك (١٠٠٠٠٠) ضابط العمل في الجيش ووقوع عجز في الفنيين والضباط المتخصصين. أما من بقى في المؤسسة العسكرية فقد عانى كثير منهم من تردى الأوضاع المعيشية. كما انتشرت عمليات الفساد والرشى وسرقة المعدات العسكرية وارتباط بعض العسكريين بالمافيات الروسية. ولم يكن ذلك أمرا قابلاً للكتمان، فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي ڤيكتور چرنوميردن Viktor Chernomyrdin في عام ١٩٩٤ عن خطة جديدة لإيقاف السرقة والفساد في الجيش. ومع تنامي هذه الأوضاع، بدأ الجيش الروسي يعيش حالة من الانقسام الداخلي بين ضباطه الذين عاشوا في تلك المدة في فئات طبقية، وساءت معاملة العسكريين لبعضهم البعض، ورفض بعضهم تنفيذ الأوامر العسكرية، وسجلت حالات هروب آلاف الأفراد من الجيش كل عام[١٦].

ثانياً- أهداف الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة:

تناول الكثير من الكتاب والمفكرين الاستراتيجيين والعسكريين موضوع

الإستراتيجية العسكرية، من أمثال "بسمارك، وكلاوزفيتز، ومولتكه، وأندريه بوفر، وليدل هارت، ...وآخرون"، وقد حددوا لها مفاهيم وتعاريف مختلفة كل حسب اجتهاده، إذ يعرفها كلاوزفيتز على أنها "فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية"، ويتفق ليدل هارت مع كلاوزفيتز حينما يرى أنها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية"، ومن بين المفاهيم الأكثر تداولاً للإستراتيجية العسكرية هو علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراعات المحتملة التي تستخدم فيها القوة بشكل مباشر أو غير مباشر (التهديد باستخدامها)، من أجل تحقيق الأهداف السياسية التي يتعذر تنفيذها بوسائل أخرى. وتعرف الإستراتيجية العسكرية في مناهج العلوم العسكرية بالـ (السوق)[١٧].

لقد فرضت ظروف تفكك الإتحاد السوفييتي وتداعيات انهياره على القادة والمخططين الروس، ضرورة صياغة مفاهيم جديدة للمصالح الأمنية لروسيا الإتحادية، والعمل على حمايتها، بدءاً من وقف انهيار المؤسسات الحكومية، وبخاصة المؤسسة العسكرية، فلطالما كانت القوة العسكرية هي العنصر الحاسم والهام في تقرير قوة الدولة الروسية، وحماية مقدراتها الإقتصادية والبشرية وحدودها الجغرافية، في مختلف مراحلها التاريخية[١٨].

وبالرغم من ان التخبط وعدم الإستقرار كانت سمة عهد الرئيس يلتسين، إلا انه يوصف في الوقت نفسه بأنه زمن إدراك سوء الأوضاع التي كانت روسيا الإتحادية تمر بها، والشعور بخطأ السياسات المتبعة، الداخلية والخارجية، وبالحاجة لسياسات وإستراتيجيات جديدة، وان الكثير من البرامج الاقتصادية والخطط الأمنية والعسكرية والسياسات الخارجية التي نجحت فيما بعد، قد تم وضع أسسها في عهد الرئيس يلتسين، ولكن التحديات السياسية والاقتصادية التي كانت تواجه روسيا الإتحادية آنذاك لم تمكن يلتسين من تفعيل هذه الخطط والسياسات وإظهار نتائجها على أرض الواقع خلال أعوام حكمه. بالمقابل، تظافرت عوامل عدة، سياسية وإقتصادية،

محلية وإقليمية ودولية، لجعل الانطلاقة الفعلية لروسيا الإتحادية نحو استعادة مكانتها الإقليمية والدولية والتقليل من آثار انهيار الإتحاد السوفييتي، تظهر بوضوح في عهد الرئيس بوتين، الذي دفعت سياسته البراغماتية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة حماية المصالح الوطنية، إلى تخلي روسيا الاتحادية عن الأفكار المفرطة في التبسيط التي سادت خلال تسعينات القرن الماضي، والتي تنبأت بتكامل سريع وسلس لروسيا الإتحادية مع النظام الجيو – سياسي و الجيو – اقتصادي الغربي. وبرزت حاجة إلى رؤية جديدة للسياسة الخارجية لتجاوز خيبة الأمل التي سببها نفور روسيا الاتحادية المتواصل من سياسات الغرب تجاهها[١٩].

تبدأ عملية إعداد الإستراتيجية العسكرية والتخطيط لحماية المصالح الأمنية العليا من تحديد نطاق الأمن القومي للبلد، فلكل دولة مجال حيوي يمثل نطاق أمنها القومي الذي تتأثر وتؤثر بما يحدث فيه، ويتألف هذا المجال من أقاليم جغرافية تقع خارج الحدود الرسمية لهذه الدولة. ويعرف المجال الحيوي صحفياً بـ (الحديقة الخلفية). وقد أحاطت روسيا نفسها عبر الألف سنة الماضية بأكبر مجال حيوي عرفته الإمبراطوريات، يشمل أربعة أقاليم رئيسة، دول البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)، دول أوروبا الشرقية (بيلاروسيا، روسيا البيضاء، أوكرانيا، مولدافيا)، دول جنوب القوقاز – ترانس قفقاسيا – (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، دول آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان). فضلاً عن ما يمكن تسميته بـ (أقاليم تصادم القوى) التي تضم مناطق محاددة للمجال الحيوي الروسي، أو تلك التي تشهد تنافساً بين القوى العالمية على النفوذ والهيمنة، وهي؛ منطقة تركستان الشرقية (شينغيانغ) في الصين، وأفغانستان وباكستان وكشمير، وإيران والشرق الأوسط[٢٠].

لقد أدى إزدياد نشاطات حلف شمالي الأطلسي في المناطق التي كانت خاضعة للإتحاد السوفييتي (السابق)، والمجاورة الآن لحدود روسيا

الإتحادية، إلى تعزيز قناعات القيادات الروسية بالمخاطر الناجمة عن التداعيات السلبية للـ (النفاذ) الغربي للأراضي الروسية[٢١]، وقد تولدت هذه القناعات منذ عهد يلتسين، الذي أيقن وحكومته بأن هذا النشاط الأطلسي سيؤدي بالضرورة إلى عزلة بلادهم وتقويض أمنها القومي[٢٢]. ففي مرة صرح ي. أمبارتسوموف Ambartsumov رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي في عام ١٩٩٣ "إن المجال السوفييتي السابق منطقة خاصة للنفوذ الجيوبوليتيكي الروسي". وقد حرصت روسيا الإتحادية بعد أن فاقت من صدمة انهيار الإتحاد السوفييتي على بلورة إستراتيجيتها تجاه جاراتها وتجاه العالم الخارجي ضمن إطار يبين ان أمن الدول المجاورة لها جزء من أمنها، وهذا ما تضمنته الإستراتيجية الروسية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس يلتسين في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، والتي يمكن القول بأنها تضمنت الإشارة إلى التدخل بحسم باستخدام القوات المسلحة لحماية مصالح روسيا في رابطة الدول المستقلة والمناطق الأخرى التي كانت تابعة للإتحاد السوفييتي (السابق)، وجاء التدخل المسلح الروسي في الشيشان دليلاً على ذلك[٢٣]. وفي هذا السياق صرح اندريه كوزيريف Andre Kozyreev وزير الخارجية الروسي في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ (بالرغم من كونه حينذاك من الدعاة الناشطين للموقف الروسي الموالي للغرب)، قائلاً:" يتوجب على روسيا الاحتفاظ بوجودها العسكري في المناطق التي كانت على مدى قرون مجالاً حيوياً لمصالحها". ومما يؤكد العمل الفعلي لهذه الإستراتيجية ما أعلنته صحيفة (إزفستيا) الروسية في ٨ نيسان/ إبريل ١٩٩٤ من ان روسيا الاتحادية تمكنت من الإبقاء على (٢٨) قاعدة عسكرية في أراضي الدول الحديثة الإستقلال. فهي قامت بإعادة نشر قواتها في بعض دول رابطة الدول المستقلة، حتى وصل عدد الجنود الروس في طاجيكستان (٢٤) الف، وفي تركمانستان (١٥) ألف، وفي أوزبكستان (٥) آلآف. وكذلك الحال في بعض الجمهوريات السوفييتية السابقة[٢٤].

لا يمكن لروسيا الاتحادية إن تعود في علاقاتها مع الدول الحديثة الاستقلال للصيغ الاندماجية التي كانت متبعة في زمن الإتحاد السوفييتي (السابق)، ولكن يمكنها تبني صيغ متقدمة من التعاون، لاسيما وان أغلب هذه البلدان إما غنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن، أو تحوي أراضيها خطوط أنابيب نقل تلك الموارد، وروسيا الإتحادية ترى نفسها أحق من الغرب في الانتفاع من هذه المزايا. فبالرغم من ان دوائر صنع القرار في موسكو تدرك جيداً استحالة إعادة الإطار القديم للاتحاد السوفيتي (السابق)، إلا أنها ظلت تسعى باستمرار بعد الحرب الباردة لإنشاء تكتل يحل محل الاتحاد السوفييتي (السابق)، وظل الهدف الرئيسي لسياسة هذه النخب هو إقامة بعض التكامل بين البلدان التي كانت تؤلف الاتحاد السوفيتي (السابق) تحت قيادة وسيطرة موسكو في ما يشبه الاتحاد الأوروبي، أو ربما هيكل أكثر تطوراً، وما زال هذا الهدف يطبع آثاره على خطط وقرارات روسيا في مجالي الاقتصاد والأمن القومي[٢٥]. وفي هذا الإطار يمكن تحديد المصالح العسكرية الإستراتيجية لروسيا في هذه الدول بمحاولة الحفاظ على النفوذ الروسي الموجود وتدعيم مكانته في مواجهة الدول الغربية وحماية مصالح الروس الاقتصادية فيها، والتحكم بالمواقع الإستراتيجية والمضايق البحرية الموجودة في هذه الدول، فضلاً عن الاستفادة من موقع هذه الدول كسياج أمني يحيط بروسيا، من جهة أخرى ساعد وجود أقليات روسية كبيرة نسبياً في هذه الجمهوريات على تحقيق تلك الأهداف من خلال إعطاء المسوغ لروسيا الإتحادية للتدخل في شؤون تلك الدول الداخلية بحجة الدفاع عن حقوق هذه الأقليات[٢٦]. فضلاً عن ان دول الرابطة لم تتمكن من بناء قوات عسكرية كافية لتلبية حاجاتها الأمنية والدفاعية، لافتقارها للخبرة اللازمة في بناء الجيوش وضعف قدراتها الإقتصادية، فحتى عام ١٩٩٤ لم يتجاوز جيش كازاخستان التي يبلغ عدد سكانها (١٨) مليون نسمة أكثر من (٤٠٠٠٠) فرد، وكذلك بلغت قوات

روسيا البيضاء (٩٢٠٠٠) فرد، وصرح الرئيس الأوزبكستاني إسلام كريموف Islam Karimov (١٩٩٠) في العام نفسه: "إن بلاده لن تتمكن من بناء جيش عصري قوي"[٢٧].

شرعت روسيا الإتحادية بعد تفكك الإتحاد السوفييتي (السابق) لإنشاء قيادات عسكرية مشتركة مع بلدان رابطة الدول المستقلة، وإعطاء دور للجيش الروسي في السيطرة على حالات عدم الاستقرار التي تظهر في تلك الدول واستخدام الحدود القديمة الإتحاد السوفيتي السابق. لكن في المقابل تلك الجمهوريات أصبحت دولاً مستقلة مجاورة لروسيا، ويحاول قسم منها الخروج من دائرة الارتباط الروسي، الأمر الذي تطلب من روسيا بذل المزيد من الجهود السياسية والإقتصادية من أجل الحفاظ على الروابط التي تساعدها على مد نفوذها إلى هذه الجمهوريات. فقد لجأت موسكو إلى وسائل عدة لتأكيد هيمنتها على دول الرابطة، مثل وسائل الإكراه الإقتصادي[٢٨]. مما تقدم يمكن تحديد أهم الأهداف العسكرية الإستراتيجية لروسيا في هذه الدول بضمان وجود مناطق عازلة للحفاظ على أمن روسيا ومصالحها الجيوبوليتيكية، وضمان الاستقرار في المنطقة لتجنب التوترات العرقية وامتدادها لروسيا، ومنع هيمنة أي دولة أخرى على مناطق الاتحاد السوفييتي السابق[٢٩]. لذلك يتمثل أهم أهداف التوجهات السياسية والأمنية الروسية تجاه بلدان رابطة الدول المستقلة، بمنع تغلغل أمريكا والغرب في هذه المناطق، إذ ينظر في موسكو لأي نشاط سياسي أو أمني غربي في هذه الدول على أنه خسارة تلقائية لروسيا. وذكر بوتين هذه الرؤية بوضوح عندما قال في عام ٢٠٠٤: "إذا امتنعت روسيا عن القيام بسياسات نشطة في رابطة الدول المستقلة، أو حتى إذا قامت بوقفة مؤقتة لهذه السياسات لا مبرر لها، فإن هذا سيؤدي حتما إلى قيام الولايات المتحدة والغرب بملأ هذا الفراغ"[٣٠].

اكتسبت الإستراتيجية العسكرية الروسية زخماً تصاعدياً بوصول الرئيس بوتين للسلطة، إذ أبدى الأخير اهتماماً كبيراً بصياغة عقيدة عسكرية[٣١] جديدة للتعامل مع التحديات المواجهة لروسيا الإتحادية في البيئة الإستراتيجية الدولية، وبخاصة في ما يتعلق بتصاعد حدة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشأن العديد من القضايا، وفي مقدمتها مشروع الدرع الصاروخي[٣٢] الذي تتبناه الإدارة الأمريكية، وضرورة تركيز هذه العقيدة على التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي، والمتمثلة في؛ محاولة إضعاف روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمنع عودتها لمستوى القوة والتأثير العالمي الذي كانت عليه في العهود القيصرية والسوفييتية، وتوسيع حلف شمالي الأطلسي شرقاً وإقامة القواعد العسكرية الأجنبية على الحدود الروسية، وإزدياد الصراعات القومية والدينية وسباقات التسلح في المجال الحيوي الروسي[٣٣]. لذلك شددت العقيدة العسكرية الجديدة التي أعلنتها القيادة الروسية في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، على أن من المهمات الإستراتيجية الأساسية لضمان أمن روسيا الإتحادية تأكيد إقامة تعاون عسكري فعال مع دول رابطة الدول المستقلة، وان ضمان مصالح أمن روسيا الإتحادية يستلزم وجوداً عسكرياً لروسيا في بعض المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم[٣٤].

وفي ما يخص الأسلحة النووية، تضمنت العقيدة العسكرية الروسية المعلنة في العام ٢٠٠٠ احتفاظ روسيا بحقها بالاستخدام الأول للأسلحة النووية حتى في حالة حدوث عدوان عليها بالأسلحة التقليدية في ظروف حرجة للأمن القومي الروسي، فضلاً عن إستخدامها للأسلحة النووية للرد على هجمات بأسلحة الدمار الشامل كلها(النووية، الكيميائية، الأحيائية). وكانت الغاية من هذه العقيدة المعلنة هي ردع الولايات المتحدة والغرب ومواجهة سياساتهم المضادة لمصالح روسيا في المنطقة (بحسب وجهة النظر الروسية)، وبالفعل أثارت هذه العقيدة إستياء الولايات المتحدة

والغرب، وطالبوا روسيا بتعديلها والتأكيد على التعاون من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بدل التحديات الخطيرة التي وردت في تلك العقيدة، لكن الروس وجدوا في التهديد باستخدام القوة النووية عنصراً دفاعياً فاعلاً لصيانة أمنهم القومي. وإزدادت وتيرة عمليات تطوير الأسلحة الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين، وبخاصة الأسلحة النووية، فقد أعلن بوتين في اجتماع مع قادة القوات المسلحة الروسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ إن بلاده تطور جيلاً جديداً من الأسلحة النووية لا تملكه قوى نووية أخرى في العالم، وانه سوف يدخل الخدمة في غضون السنوات المقبلة، لحماية روسيا مما وصفه بتحديات أمنية مستقبلية، وعاد في مؤتمر ميونخ في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ ليؤكد هذا الأمر، وسانده في القول وقتها الكولونيل جنرال سييرغي إيفانوف Sergei Ivanov وزير الدفاع الروسي (٢٠٠١-٢٠٠٧) الذي أكد إن هذه الأسلحة ليست موجهة إلى دولة بعينها، بل تهدف لضمان أمن وسيادة روسيا في مواجهة أي تهديدات مستقبلية. وأعلن الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف Dmitry Medvedev ٢٠٠٨-٢٠١٢) في آذار/ مارس ٢٠٠٩ ان بلاده مستمرة في تطوير قدراتها النووية وسترفع من مستوى تسليح جيشها لمواجهة التوغل الأمريكي نحو حدودها[٣٥].

وفي البعد الدولي للإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، تزايدت محاولات روسيا الإتحادية لإستعادة صفة الدولة العظمى على المستوى العسكري في عهد الرئيس بوتين، من خلال عدد من المؤشرات، فقد استعرضت روسيا قدراتها البحرية العسكرية في سنوات حكمه في الكثير من مناطق العالم التي تشهد تنافساً دولياً على الوجود العسكري مثل القطب الشمالي وبحر العرب وخليج عدن وسواحل القرن الأفريقي، فضلاً عن إنشاء قواعد بحرية روسية على سواحل سوريا على البحر المتوسط، وإجراء المناورات البحرية في البحر الكاريبي[٣٦]. كما إن هنالك محور آخر في

البعد الدولي للإستراتيجية العسكرية الروسية المعاصرة، يتمثل بالحفاظ على مكانة روسيا الإتحادية في بيع الأسلحة والقيام بالتدريبات عليها، إذ تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأسلحة للعالم، وتكمن فوائد هذا التوجه بالنسبة لروسيا في توفير العملات الصعبة، وتأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء والعاملين الروس، وتوفير الأموال اللازمة لتطوير أسلحة الجيش الروسي ومعداته وتجهيزاته، وبناء علاقات عسكرية وأمنية متينة مع الكثير من دول العالم، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على علاقاتها السياسية والإقتصادية الدولية[٣٧].

مما تقدم يمكن إيجاز أهم أهداف الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، في ما يلي[٣٨]:

١- تقوية القدرات العسكرية الروسية.

٢- الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية.

٣- تأمين الظروف المناسبة للتطور الإقتصادي للبلد.

٤- مكافحة (الإرهاب).

٥- توطيد أمن وسلام الجمهوريات والأقاليم المكونة للإتحاد الروسي وجواره الإقليمي.

٦- حفظ هيبة روسيا الإتحادية ومكانتها الدولية.

ثالثاً- تطبيقات الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة:

هنالك الكثير من المواقف التي إتخذتها روسيا الإتحادية خلال الأعوام التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفييتي (السابق)، أو التحركات العسكرية التي قامت بها، أو السياسات الأمنية التي اتبعتها، أو العلاقات العسكرية التي أنشأتها، في تلك المدة، جاءت منسجمة مع أهداف الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، وعدّت تطبيقاً لها.

ففي ما يتعلق بوحدة أراضي روسيا الإتحادية وأمنها الداخلي، أعطت هزيمة روسيا الإتحادية في حرب الشيشان الأولى (١٩٩٤- ١٩٩٦) إنذاراً بضرورة إصلاح أوضاع الجيش الروسي، وقد تركزت عمليات الإصلاح على محاور أساسية أهمها القضاء على ترهل الجيش بتخفيضه من (٣) مليون فرد إلى (١،٥- ٢) فرد، وتحديث الجيش وإعادة تنظيمه، والنهوض بمستوى الخدمات الطبية والإجتماعية المقدمة لأفراده، والتي وصلت آنذاك إلى مستوى متدن. لذلك أظهر الجيش الروسي في اجتياحه التالي للشيشان في آب/ أغسطس ١٩٩٩ تحسناً كبيراً في أدائه القتالي عن الحرب السابقة، وتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة له. كان فلاديمير بوتين رئيس وزراء روسيا إبان اجتياح ١٩٩٩، وكان هو القائد الفعلي لإستحضارات هذه الحرب، وهو من سعى إلى ترسيخ قناعات الرئيس يلتسين بشن حرب على الشيشان يتآزر فيها التخطيط المحكم لكافة الجوانب العسكرية والسياسية والإعلامية، لضمان نجاحها، وتفادي تكرار نتائج الحرب السابقة، ثم تخرج روسيا من هذه الحرب الجديدة دولة قوية منتصرة، قادرة على قمع أي تمرد يحصل في الجمهوريات والأقاليم والمقاطعات المكونة لروسيا الإتحادية[٣٩]، وتستعيد القيادة الروسية مصداقيتها في نظر الروس، وتستعيد روسيا مهابتها في الخارج، ومن جهة أخرى فمن أهداف الاجتياح الروسي الثاني للشيشان، هو تجنب أجراء الاستفتاء الخاص بتقرير مصير الشيشان الذي نصت عليه الاتفاقيات المبرمة بين الروس والشيشان في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٦، و١٢ أيار/ مايو ١٩٩٧، والتي تم إيقاف إطلاق النار في الحرب الروسية – الشيشانية الأولى (١٩٩٤- ١٩٩٦) على أساسها، لأن موسكو تعرف بأن نتائج هذا الإستفتاء لن تكون في صالحها في حالة حدوثه[٤٠].

وتزايدت خطوات إصلاح الجيش بعد وصول بوتين إلى الرئاسة في عام ٢٠٠٠، وبخاصة مع الجهود التي قام بها وزير الدفاع الروسي سيرغي

إيفانوف بزيادة المخصصات المالية لأفراد القوات المسلحة والتوجه نحو بناء جيش إحترافي. وفي محاولة لمواجهة التغلغل العسكري الأمريكي في بلدان أوروبا الشرقية، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن زيادة ميزانية برنامج التسلح من نحو (٢٥) مليار دولار إلى (١٥٠) مليار دولار، من أجل استبدال (٥٠%) من السلاح الروسي القديم بأسلحة وتقنيات حديثة بحلول عام ٢٠١٥. ويشمل برنامج تحديث الأسلحة في روسيا أجهزة رادار وأجيال جديدة من الصواريخ العابرة للقارات وطائرات، وتخصيص الأموال اللازمة لبناء (٣٠) سفينة مقاتلة و(٦) حاملة طائرات و(٣) غواصات نووية. وبررت القيادة الروسية بأن السبب الأساس الذي يدفعها إلى رفع وتيرة تسليح جيشها وإصلاحه هو تزايد نشاطات حلف شمالي الأطلسي باتجاه الحدود الروسية[٤١].

وفي ما يخص علاقة روسيا الاتحادية بالجمهوريات التي استقلت عن الإتحاد السوفييتي (السابق)، شرعت روسيا الاتحادية بعد تفكك الإتحاد السوفييتي (السابق) في إعادة دمج أمنها بأمن بلدان رابطة الدول المستقلة، والقيام بمحاولات إنشاء قيادات عسكرية مشتركة معها، في إطار منظومة للأمن الجماعي، وذلك من خلال إصرارها على عقد إتفاقيات أمنية كالتي أبرمت في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٢ مع كل من، كازاخستان، أوزبكستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأرمينيا، واذربيجان، وقد منعت هذه الاتفاقية الدول المشاركة فيها من الدخول في أي أحلاف عسكرية أو تجمعات أخرى ضد الدول المشاركة فيها، وعهدت مسألة الدفاع عن الحدود الإقليمية للأعضاء إلى قوة عسكرية موحدة، ولكن في الحقيقة إن معظم هذه القوة من الجيش الروسي[٤٢]. من جهة أخرى رفضت كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء هذه الصيغة وفضلتا ان يكون لكل دولة جيشها وقيادتها العسكرية الخاصة، لأن الصيغة الجماعية ستؤدي حتماً إلى هيمنة روسيا الاتحادية على الرابطة بسبب تفوقها العسكري. فأخذت موسكو بالضغط

عليهما بدءاً بمطالبتهما بتسديد ديونهما المستحقة لروسيا الاتحادية وهددتهما بقطع الغاز والنفط عنهما من أجل إقناعهما بالتخلي عن ترسانتهما النووية، وبالفعل تم إرسال هذه الأسلحة النووية الإستراتيجية إلى روسيا الإتحادية بغية تفكيكها، فضلاً عن حل مشكلة إسطول البحر الأسود الراسي في السواحل الأوكرانية بتقاسم الأسطول بين البلدين بنسبة (٨٠%) للروس، و(٢٠%) للأوكرانيين. كما أستخدم الروس وسيلة إثارة بعض المشكلات والنزاعات في تلك البلدان المستقلة حديثاً ضمن هذا المسعى، بشرط بقاء تطورات تلك النزاعات وامتداداتها تحت سيطرة روسيا الإتحادية. مثل وقوفها لجانب إقليم (ترانسنيستريا) في توجهاته للإنفصال عن جمهورية مولدافيا، إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) في أوروبا الشرقية، وهذا الإقليم الذي يقطنه سكان من أصول روسية وأوكرانية، يعد مستقل منذ حرب عام ١٩٩٢ التي دارت بين الانفصاليين المدعومين من روسيا الإتحادية والقوات المولدافية[٤٣].

وفي السياق نفسه، كانت المواقف الروسية واضحة في دعم وتكريس انفصال إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا[٤٤] طوال الأعوام التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفييتي (السابق)، وتوجت هذه المواقف بالتدخل العسكري الروسي الواسع خلال الحرب الروسية– الجورجية التي اندلعت في آب/ أغسطس ٢٠٠٨. بينما وقفت روسيا الإتحادية إلى جانب جورجيا لمنع إنفصال إقليم (إدجاريا) عن الأخيرة في عام ٢٠٠٤، أي بمعنى إستخدام سياسة الترغيب والترهيب. لقد ظلت الاختلافات بين روسيا والغرب تلقي بظلالها على علاقات روسيا بجورجيا وتشوشها. فقد تفاقمت الخلافات في مطلع عام ٢٠٠٥ حينما زادت القيادة الجورجية ضغوطها على موسكو حول قضية الوجود العسكري الروسي على أراضيها، المتمثل بالقاعدتين رقم (١٢) في مدينة باتومي عاصمة إقليم أدجاريا الجورجي، ورقم(٦٢) في مدينة أخالكالاكي القريبة من حدود جورجيا مع أرمينيا، وكانت القوات الروسية

الموجودة على الأراضي الجورجية تتكون من(٨٠٠٠) فرد، و(١٥٣) دبابة، و(٢٤١) ناقلة أشخاص مدرعة، و(٢٤٠) منظومة مدفعية. أخلت موسكو تلك القواعد قبل عام ٢٠٠٨، ونقلت قسم من أسلحتها ومعداتها إلى القاعدة الروسية رقم (١٠٢) في أرمينيا. وطالبت بتعويض عن ممتلكاتها التي خلفتها على الأراضي الجورجية، ما يقارب الـ (٥٠٠) مليون دولار. ولكن بالرغم من إخلاء الجيش الروسي لهذه القواعد، إلا انه ظل محيطاً بجورجيا، ففضلاً عن وجود قواعده في إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المنفصلين عن جورجيا، هنالك تشكيلاته الباقية في أرمينيا بما في ذلك فوج الصواريخ المضادة للطائرات والمزود بأنظمة صواريخ "SF-300"، وكذلك سرب طائرات "ميغ- ٢٩" الاعتراضية المقاتلة، وفوجان آليان وفوج للمدفعية. ويبلغ تعداد تلك التشكيلات ما يقارب الـ (٤٠٠٠) عسكري روسي. كما ترابط قوات روسية حالياً في أذربيجان حيث تقع محطة "داربيال" للرصد والإنذار من الهجمات الصاروخية. ويخدم في هذه المحطة الواقعة في بلدة غابالا الأذرية ما يقارب الـ (١٠٠٠) عسكري روسي[٤٥].

من جهة أخرى نرى في الوقت الذي تعلن فيه روسيا الإتحادية بإن موقفها محايد في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو قرة باخ[٤٦]، فإنها تقوم بدور أساسي في تفاقم هذه المشكلة، عن طريق قيامها بدعم أرمينيا عسكرياً وتزويدها بصواريخ أرض- جو، وسرب طائرات ميغ (٢٩)، مما رجح كفة الأرمن في هذا الصراع، وساهمت روسيا في إسقاط حكومة أول رئيس منتخب لأذربيجان أبو الفضل التشيبى (Fadl Shaibi Abou El)[٤٧]، وحاولت مرتين الإطاحة بخلفه الرئيس حيدر علييف (Heydar Aliyev ١٩٩٣- ٢٠٠٣). وتسعى موسكو باستمرار لإستعادة دورها الحاسم في تسيير الشؤون الداخلية في أذربيجان، وجذب كازاخستان إلى الدخول في علاقة شبه فيدرالية مع روسيا، فضلاً عن إضعاف أوزبكستان، وفيما يتعلق بالأخيرة، تذرعت روسيا بالتهديد المتمثل في

أفغانستان لتقوم بنشر قواتها على الحدود الطاجيكية، والإحاطة (بإحكام) بأوزبكستان، وقد أبلغ رئيس الوزراء الروسي السابق يڤگيني پريماكوف Yevgeny Primakov (١٩٩٨- ١٩٩٩) دول آسيا الوسطى بأنه يتعين عليهم إما العمل وفق سياسات كومنولث الدول المستقلة، وإما أن يسددوا بالكامل الديون المستحقة عليهم لروسيا[٤٨]. وقد تمكنت روسيا في عام ٢٠٠٥ من دفع أوزبكستان إلى إتخاذ قرار بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي الأوزبكية، كما نجحت موسكو في مطلع عام ٢٠٠٩ في إقناع قرغيزستان بفسخ عقد إيجار قاعدة (ماناس) القرغيزية للقوات الأمريكية التي بدأت باستخدامها منذ العام ٢٠٠١ لإدامة عمليات حلف شمالي الأطلسي في أفغانستان، و وعدت روسيا قرغيزستان بدفع مبلغ الـ(٢) مليار دولار الذي كانت الولايات المتحدة تدفعها سنويا لقاء تأجيرها لهذه القاعدة مقابل هذا القرار[٤٩].

اتهم الغرب روسيا الإتحادية بانتهاج سياسة "عدم إستقرار مدبر"، في مناطق مختلفة من بلدان رابطة الدول المستقلة، وان موسكو تستغل حالة عدم الاستقرار هذه لمنع تقوية هذه الدول وأي رفض لاحق للنفوذ الروسي ينشأ فيها، ومن ثم المحافظة على الوجود العسكري الروسي في تلك الدول، وإثبات أن الصراعات السياسية– العرقية في هذه المنطقة لا يمكن تسويتها دون التدخل الروسي[٥٠]. لذلك تضمنت وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٢٠"، التي صادق عليها الرئيس ميدفيديف في ١٢ آيار/ مايو ٢٠٠٩، تغييرات مهمة في التوجهات الأمنية الروسية، إذ جاءت بنود هذه الوثيقة بصيغة أقل عدائية تجاه الولايات المتحدة وحلف شمالي الأطلسي، مع إستمرار إحتوائها على عناصر الحزم بما يتعلق بالمصالح الأمنية الروسية الإقليمية. وقد فسرت هذه التغييرات برغبة موسكو في ترميم علاقتها مع الولايات المتحدة والغرب بعد ما أصاب هذه

العلاقة من آثار سلبية نتيجة الحرب الروسية- الجورجية في آب ٢٠٠٨[٥١].

أما عن النشاطات العسكرية الروسية الدولية بعد الحرب الباردة، كان فلاديمير بوتين قد أعلن منذ توليه منصب رئيس وزراء روسيا الاتحادية أول مرة لمدة قصيرة في عام ١٩٩٩، عن قراره بإعادة تأسيس وجود عسكري روسي في منطقة البحر المتوسط، مثل الذي كان موجوداً خلال الحقبة السوفييتية، عندما كان للسوفييت قاعدة بحرية كبيرة في ميناء طرطوس السوري على البحر المتوسط، ووجود عسكري في ألبانيا ومصر. وبعد ذلك تم إدراج هذا الهدف في العقيدة البحرية لروسيا لعام ٢٠٠١ التي توجز أهداف السياسة البحرية الروسية حتى عام ٢٠٢٠، ووفق هذه العقيدة ينظر إلى البحر المتوسط على إنه منطقة مهمة إستراتيجياً، تهدف روسيا إلى تأمين وجود بحري مناسب فيها. وقد بدأت التقارير وتصريحات المسؤولين الروس تكشف عن الهدف النهائي للنشاطات البحرية الروسية التي تصاعدت هذه المنطقة خلال الأعوام (٢٠٠- ٢٠١٠)، والذي يتمثل بخطط لتأسيس قاعدة بحرية روسية في طرطوس، لإستيعاب تمركز معظم أسطول البحر الأسود الروسي فيها، فالروس يعدون طرطوس بوابة إستراتيجية، ليس للبحر المتوسط فحسب، بل للمحيط الأطلسي (عبر مضيق جبل طارق) والبحر الأحمر والقرن الأفريقي (عبر قناة السويس). كما كان هنالك مشروع جرى التباحث عليه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ بين روسيا الإتحادية وليبيا، إبان حكم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي (١٩٦٩- ٢٠١١) على إنشاء قاعدة بحرية روسية في بنغازي[٥٢]. ويوجد في القاعدة البحرية في ميناء طرطوس السوري في الوقت الحاضر مركز لتأمين المستلزمات المادية والتقنية لسفن الأسطول الحربي الروسي، وثلاث منصات عائمة، وحوض إصلاح سفن، ومستودعات، وغيرها من التسهيلات. وقد أكد مصدر في قيادة أسطول البحر الأسود في أيلول ٢٠١١ على أن هنالك

وجود دائم للقطع البحرية الروسية في قاعدة طرطوس البحرية للدلالة على الحضور الروسي في هذه المنطقة التي يلفها التوتر، ولإستخدامها في إجلاء الرعايا الروس عند الحاجة، مثل سفينة "إمان"، وسفينة "إيفان بوبنوف" التي تحمل على متنها وحدة من مشاة البحرية الروسية(٥٣).

وتجلى الوجود العسكري الروسي الصاعد في البحر المتوسط أيضاً في تزايد المناورات العسكرية التي تجريها البحرية الروسية في هذه المنطقة، والتي بدأت أولها في أواخر العام ٢٠٠٧ شرقي البحر المتوسط، والتي إشتركت فيها حاملة الطائرات الروسية (الوحيدة) "الأميرال كوزنيتسوف Admiral Kuznetsov"، وقد اشتملت هذه المناورات على ثلاث تدريبات تكتيكية؛ منها عمليات إطلاق حقيقية للصواريخ، وأخرى عن طريق المحاكاة، فضلاً عن زيارات لبعض الموانئ. وهنالك مظاهر أخرى للنشاط العسكري الروسي في هذه المنطقة تدل على محاولات لتأسيس أو إعادة تعزيز العلاقات العسكرية الروسية فيها، وهي تزايد مبيعات الأسلحة الروسية للبلدان الواقعة على سواحل البحر المتوسط، وبخاصة الجزائر وليبيا (في عهد القذافي)، وسوريا، أما مصر و(إسرائيل)، الحليفتين التقليديتين الرئيستين للولايات المتحدة في هذه المنطقة، فهنالك مؤشرات أيضاً على حدوث تقارب عسكري بينهما وبين روسيا الإتحادية(٥٤).

تجيد روسيا في الوقت الحاضر استخدام الدعاية والإعلام العسكري، بتقديم أفضل إنتاجها العسكري في معارض السلاح العالمية، مثل معرض بروكسل في نيسان/ ابريل ٢٠٠٨، ومعرض موسكو في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، كما دخلت بثقة لأكبر معرض للأسلحة في الشرق الأوسط في أبوظبي (معرض إيدكس) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، ومعرض اسطنبول في نيسان/ ابريل ٢٠٠٩، وتمثل هذه المعارض فرصة لروسيا الإتحادية للظهور كقطب دولي في تصدير الأسلحة. وتصدر روسيا مختلف أنواع الأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية، البرية والجوية والبحرية،

ولكنها تتميز في سوق السلاح العالمي بتوريد أسلحة ومعدات الهجوم والدفاع الجوي، والتي تشكل ما يقارب (٧٥%) من صادرات الأسلحة الروسية، التي تعود على روسيا بعوائد تتراوح ما بين (٧- ٩) مليار دولار سنويا(٥٥).

وفي محاولة لتذكير للولايات المتحدة بأنها وحلفائها تتوغل في مناطق مهمة وحيوية لإعتبارات الأمن القومي الروسي، قامت البحرية الروسية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ بإجراء مناورات عسكرية في البحر الكاريبي الذي يعد منطقة نفوذ تقليدية لأمريكا، واشتركت في تلك المناورات عدد من القطع البحرية مثل الطراد "بطرس الأكبر" والسفينة المضادة للغواصات "الأميرال تشابانينكو" وسفينتي إسناد والطائرات القاصفة من طراز "TU- 160"، القادرة على حمل أسلحة نووية، والتي استخدمت موانئ ومطارات دول عدة في تلك المنطقة لإجراء هذه التدريبات، وقد استثمرت موسكو علاقاتها ببعض خصوم الولايات المتحدة الأمريكية من قادة تلك المنطقة، أمثال الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز Hugo Chavez (١٩٩٩-)، والرئيس الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castro (١٩٥٩- ٢٠٠٨) لتنفيذ تلك المناورات، وعقد صفقات تسليح مع تلك البلدان(٥٦). فقد تعاقدت روسيا مع البرازيل على تزويدها بطائرات مروحية عسكرية من طرازي "مي- ٣٥" و"مي- ١٧- ف"، كما تم توقيع إتفاق بين روسيا وبيرو على إنشاء مركز لصيانة المروحيات الروسية من طراز "مي- ٨" و"مي- ١٧" و"مي- ٢٦- ت"، كما وقعت روسيا مع فنزويلا عقود تسليح بقيمة (٣,٨) مليار دولار(٥٧).

رابعاً- معوقات الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة:

في سياق الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة على الصعيد الداخلي، يبرز تأثير القضية الشيشانية بوصفها التحدي الأكبر لوحدة الأراضي الروسية وأمنها الداخلي، بالرغم من تمكن موسكو من

تنصيب حكومات موالية لها في الشيشان بعد اجتياح عام ١٩٩٩، إلا ان هذا النزاع لم يجد طريقه للحل الدائم، بسبب وجود فجوة كبيرة بين الرؤية الروسية والرؤية الشيشانية لإنهاء هذه المشكلة التاريخية، إذ أن روسيا ترى بأن صيغة تسوية هذا الصراع التي تتوافق مع مصالحها الإستراتيجية، هي إيقاف عمليات المقاومة ضد القوات الروسية، ونزع سلاح الفصائل الشيشانية، وعدم الاستقلال عن روسيا الاتحادية، وضمان المصالح الاقتصادية الروسية في الشيشان. أما الطرف الشيشاني (المقاوم) فإنه يصر على تنفيذ شرطه الوحيد لتحقيق السلام وإيقاف العمليات الحربية، الاستقلال، وأن تكون المفاوضات على أساس المعاهدة التي وقعت عام١٩٩٧[٥٨].

في ما يتعلق بعلاقة روسيا الإتحادية ببلدان رابطة الدول المستقلة، فان بعض السياسات الروسية الإستفزازية تجاه هذه الدول، التي تنوعت مابين الضغوط الاقتصادية والتدخل السياسي والأمني السافر في شؤونها الداخلية، ساهمت في تقوية دوافع التمسك بالسيادة والاستقلال في تلك الدول، وأدت إلى تكثيف سعي حكوماتها في البحث عن شركاء دوليين جدد غير روسيا، التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتها ببناء منظومة إقتصادية في رابطة الدول المستقلة تضمن لها إستمرار هيمنتها ونفوذها في هذه الدول، إذ ان الاستثمارات الروسية في قطاعات الاقتصادات الحديثة غير موجودة نهائياً في دول الرابطة، كما ان روسيا لن تتمكن (على المدى الطويل) من الاحتفاظ باحتكارها لصادرات النفط والغاز في المنطقة. ومن جهة أخرى إن مبدأ روسيا العسكري الذي يحدد محيطها الدفاعي بالحدود الخارجية للإتحاد السوفييتي السابق، والذي يفرض على الجيش الروسي انتشاراً واسعاً، يكلف الخزانة الروسية إنفاقاً ضخماً يجعلها تمر بحالة من "الإستنزاف الإستعماري" التي تتطلب المزيد من الموارد "المتقلصة أصلاً"، مما سيؤثر حتماً في مسيرة الإصلاح الداخلي في روسيا، لذلك ينبغي على

القيادات الروسية التوصل إلى ترتيبات أخرى لتلبية حاجات روسيا الأمنية المشروعة[٥٩].

إن دول القوقاز الجنوبي، بإستثناء أرمينيا، لديها مواقف عدائية أو متحفظة على الدور الروسي في الإقليم، فجورجيا تعاني من دعم روسيا لانفصال أقاليم ذات أهمية جيو – إستراتيجية منها، أما أذربيجان فتتحفظ على الدعم الروسي المفتوح لأرمينيا التي تحتل أراضيها في كاراباخ وما حولها. وتفتح جورجيا وأذربيجان أذرعها للتعاون مع قوات الناتو وتسعى للحصول على عضويته. وفي آسيا الوسطى، باستثناء كازاخستان، فأن شعوب هذه المنطقة لا تحتفظ بتاريخ ودي للهيمنة الروسية (القيصرية ثم السوفييتية)، ولولا سيطرة نظم سياسية شبه شيوعية على تلك الدول بعيد انهيار الإتحاد السوفييتي، لكانت حالة الانفلات من تأثير روسيا والاستجابة للوعود الغربية أكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر. وقد خضع عدد من هذه الدول بالفعل للإغراء الأمريكي فقبلت إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها[٦٠].

وفي البعد الدولي للإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، ان عودة ظهور البحرية الروسية في بعض مناطق نفوذ الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، مثل البحر المتوسط وخليج عدن وسواحل القرن الأفريقي والبحر العربي والبحر الكاريبي، لم تشكل تحدياً عسكرياً مباشراً للسيطرة الأمريكية أو السيطرة الغربية على هذه المناطق، فما زالت الولايات المتحدة تحظى بتفوق إستراتيجي حاسم في هذا المجال، ناتج من ضخامة قدرتها البحرية العسكرية، فالأسطول الأمريكي السادس وحده متفوق على جميع القوات البحرية الروسية، كما ان أغلب الموانئ والسواحل والمضايق البحرية المهمة تقع ضمن أراضي دول حليفة للولايات المتحدة والغرب، الأمر الذي يمكن البحرية الأمريكية من الوصول السهل لأي منطقة بحرية في العالم، وهو ما تفتقر له روسيا الاتحادية لمحدودية إمكاناتها البحرية وقلة انتشار

حلفائها[٦١]. لقد أعربت بعض وسائل الإعلام عن ان القطع البحرية الروسية التي عبرت إلى البحر الكاريبي وأجرت فيه مناورات لم تشكل خطراً كبيراً على الولايات المتحدة بقدر ما هي خطر على البحارة الروس على متنها، والذين تحاصرهم مخاطر الموت غرقاً في هذه القطع المتهالكة، مثل ما حدث مع الغواصة الروسية النووية (كورسيك) في عام ٢٠٠٠، واستشهدت وسائل الإعلام هذه بأحد الخبراء الروس الذي أكد إن القطعة البحرية الرئيسة التي قادت تلك المناورات والتي تحمل اسم "بطرس الأكبر" في حالة متردية تجعلها أقرب إلى القنبلة الموقوتة[٦٢].

وفي مضمار صناعة الأسلحة وتوريدها، قد تتمكن روسيا من التقدم نحو مكانة القطب الدولي في سوق السلاح، بسبب انخفاض أسعار أسلحتها، والمرونة التي تبديها في توريد منتجاتها العسكرية لكل من يريد شراؤها، سواء كان مشتري السلاح جيش نظامي، أو غير نظامي، وهو الأمر الذي يتناسب مع إمكانات ومتطلبات الكثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التي لا تستطيع تحمل كلفة الأسلحة الأمريكية والغربية، فضلاً عن القيود التي تفرض على عمليات التجهيز. ولكن سيكون من الصعب على الصناعة الحربية الروسية مضاهاة جودة الأسلحة الأمريكية والغربية وتطورها، لأسباب عدة، أهمها؛ انخفاض مستوى مرونة المصانع الروسية في التكيف مع متغيرات ومتطلبات سوق السلاح والتطورات السريعة في صناعة الأسلحة، نتيجة التراجع الذي أصاب الصناعة العسكرية الروسية خلال تسعينات القرن الماضي لصعوبة توفير الأموال اللازمة لتطوير هذه الصناعة بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية في روسيا الإتحادية في تلك المدة، بالمقابل استطاعت الصناعة العسكرية الغربية التقدم بخطوات كبيرة مستفيدة من الانتعاش الإقتصادي لبلدانها في المدة نفسها، من جهة أخرى لا يوجد في روسيا اقتصاد متطور حر غير محكوم (بشكل تام) يسمح بظهور شركات خاصة تستثمر في هذا المجال وتتحرك فيه بانسيابية أكثر.

فبالرغم من إن خطط وبرامج تطوير القوات المسلحة الروسية تتطلب زيادة كبيرة في موازنة الجيش، إلا اننا نلحظ انعدام وجود استثمارات كبيرة في البنية التحتية العسكرية، لذلك ستظل زيادة تخصيص الأموال اللازمة لتطوير الجيش الروسي مشروطة بارتفاع أسعار النفط[٦٣]. كما ان هذه الإمكانيات المحدودة للإقتصاد الروسي تقف عائقاً أيضاً أمام تمكن الجيش الروسي من تطبيق نظام خدمة إحترافية تعتمد على المتطوعين الدائميين فقط، كما في الجيوش العالمية المتقدمة، فالجنود الروس ما زالوا خليطاً بين المجندين الوقتيين والدائميين، وأثبتت التجارب المعاصرة بأن الجيوش المتجانسة الذي يكون فيها نظام خدمة موحد تكون أكثر كفاءة من تلك التي تتنوع صيغ خدمة أفرادها[٦٤].

خاتمة واستنتاجات

من خلال مراجعة التحولات التاريخية للإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة وتحليلها، وبعد تسليط الأضواء على أبرز الإتجاهات العامة لتلك الإستراتيجية وأهدافها وتطبيقاتها، يتبين لنا إن سياسة روسيا الإتحادية الدفاعية مرت بمراحل عدة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي(السابق)؛ أولها تلافي تداعيات انهيار الإتحاد السوفيتي (السابق) على القدرات العسكرية الروسية، وثانيها تحديد المصالح الأمنية الروسية، وطنياً وإقليمياً، واتخاذ الخطوات اللازمة (والممكنة) لحمايتها. والمرحلة الثالثة هي تسجيل الحضور الروسي في ساحة التنافس الأمني العالمي ومحاولة إستعادة قوة وتأثير الجيش الروسي إبان العهود القيصرية والسوفييتية. وقد خلص البحث في سياق معالجته للموضوع إلى مجموعة من الإستنتاجات، أهمها:

١- أدت التحولات السياسية والاقتصادية التي رافقت تفكك الإتحاد السوفييتي (السابق) مطلع تسعينات القرن المنصرم إلى إنخفاض مستوى تسليح

وتجهيز وتنظيم جيش روسيا الإتحادية، فضلاً عن تراجع معنويات أفراده وكفاءتهم القتالية في الأعوام الأولى التي أعقبت هذا الحدث التاريخي.

٢- تقلص الإنتشار العسكري الروسي بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي (السابق) في الكثير من المواقع المهمة والحيوية لمتطلبات الأمن القومي الروسي، إقليمياً وعالمياً.

٣- بالرغم من صعوبة التحديات التي أفرزها إنهيار الإتحاد السوفييتي (السابق)، سرعان ما بدء الروس بالتخطيط والتحرك لإيقاف تداعيات الإنهيار، وإعادة صياغة مفاهيم جديدة للمصالح الأمنية الروسية، والعمل على حمايتها وفق الظروف الإقليمية والعالمية المعاصرة، ووفق الحدود الحالية للقدرات العسكرية الروسية.

٤- تمحورت الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة في ثلاثة إتجاهات، الأول داخلي يتمثل أهم أهدافه بالمحافظة على وحدة الجمهوريات والأقاليم والمناطق المكونة لروسيا الإتحادية ومنع إنسلاخ أي جزء منها. والإتجاه الثاني إقليمي هدفه الأساس المحافظة على نفوذ وهيمنة الروس في الجمهوريات السوفييتية السابقة ومنع تغلغل الغرب وأمريكا إلى هذه المناطق. أما الإتجاه الثالث والأخير فكان هدفه الرئيس هو إستعادة المكانة العالمية للقوة العسكرية الروسية، وبناء، أو إعادة بناء، علاقات روسيا العسكرية، وتسجيل حضور فعال لروسيا في ساحات التنافس الأمني العالمية.

٥- من سمات الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة هو تنوع الأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف، مابين مسارات التعاون مع الحلفاء، ومسارات الضغوط وإثارة المشكلات للخصوم لإرغامه على التعاون، فضلاً عن مرونة هذه الإستراتيجية التي تمكنها من الجمع مابين أهداف ونشاطات مختلفة ضمن إطار توجه واحد، فلطالما إستخدم

الروس وسيلة عسكرية لتحقيق أهداف إقتصادية أو سياسية، والعكس صحيح أيضاً.

٦- سيكون من الصعب على روسيا الإتحادية تحقيق كافة الأهداف المرسومة لإستراتيجيتها العسكرية بعد الحرب الباردة، وبخاصة في مثل البيئة الدولية الحالية التي تتسم بسرعة التحولات والتغييرات السياسية والأمنية، ولكن في ضوء معطيات تنامي القدرة العسكرية الروسية، والمؤشرات الإيجابية الحالية لنمو الإقتصاد الروسي، والأدوار الروسية في قضايا السياسة الدولية المعاصرة، ستظل القوة العسكرية الروسية متفوقة في إقليمها في مجال الأسلحة التقليدية، وفي الوقت نفسه ستظل روسيا الإتحادية من الدول المتقدمة عالمياً في مجال الأسلحة النووية، مما يجعلها دولة مؤثرة في المواقف الدولية، ولكن إستمرارية هذا التأثير مشروط ببقاء تماسك الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في الداخل الروسي.

Russian Military Strategy After The Cold War

By: Mr Wathiq Mohammed Barrak Al - Saadoun
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

Preparing military strategies, testing, evaluating and reviewing them are considered operations in military - political leaderships for countries in general and for Federal Russia in particular. Russia had become the legal heir for the previous Soviet Union, one of the great power poles in the world throughout the years of Cold War (1945 - 1991). The fall of Soviet Union Formed a heavy burden on the Russia military abilities, thus, Russia witnessed so many attempts to stop the consequences of that fall on the Russian Army trying to regain its place and abilities and in order to make the Russians able to practice the influence in regional and international situations.

الهوامش والمصادر

(1) **Steven E. Miller, "Introduction: Moscow's Military Power: Russia's Search for Security in an Age of Transition", p.1.**
<mitpress. mit. edu / books / chapters / 0262633051intro1.pdf>

(٢) البيريسترويكا: تعني إعادة البناء، أو كما ورد معناها في بعض معاجم اللغة الروسية فإنها تعني إعادة النظر في العقائد. وهي نهج سياسي أتبعه الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف، معتقداً بأنه الطريق الصحيح لإصلاح أوضاع الاتحاد السوفييتي المتردية آنذاك. ولمزيد من التفاصيل ينظر: ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا، ترجمة: عباس خلف، المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٩٠)، ص٧.

(٣) رابطة الدول المستقلة: هي رابطة تتكون من (١٢) دولة كانت تكون في السابق جمهوريات الاتحاد السوفييتي. وهذه الدول هي: ارمينيا، اذربيجان، جورجيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا الاتحادية، مولدافيا، تركمانستان، طاجكستان، أوكرانيا، أوزبكستان. وعاصمة الرابطة هي مينسك في روسيا البيضاء. ينظر: أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، ط١، دار المنهل اللبناني، (بيروت، ٢٠١١)، ص ٩٠.

(٤) بوريس يلتسن: أول رؤساء روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ولد في١ شباط ١٩٣١ في مقاطعة سفيردلوفسك (يكاترينبورغ حاليا) في منطقة الأورال في روسيا، وأصبح في عام ١٩٦٥ رئيسا لمصنع سفيردلوفسك للبناء الجاهز. التحق بصفوف الحزب الشيوعي في عام ١٩٦١، انتخب في عام ١٩٦٨ رئيسا للجنة الحزبية الإقليمية للبناء في سفيردلوفسك. تم انتخابه في عام ١٩٧٦ سكرتيرا اول للجنة الحزب الشيوعي في مدينة سفيردلوفسك عرف عنه الذكاء والتمرد والعصيان. تم انتخاب يلتسين رئيسا لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩١ بأغلبية (٥٧) ٪ من الأصوات، وأصبح أول رئيس منتخب شعبياً في التاريخ الروسي، كان موضع أمل الشعب الروسي المتطلع للحرية والديمقراطية والأهم من ذلك إلى مستوى معيشة أفضل، لكن مدة حكم يلتسين شهدت انتشار الفساد، وانهيار اقتصادي هائل، ومشاكل سياسية واجتماعية.استطاع يلتسين الفوز مرة أخرى في انتخابات عام ١٩٩٦ وبقى في السلطة حتى نهاية عام ١٩٩٩، حينما استقال من منصبة فجأة خلال خطاب رسمي أعتذر فيه عن عدم تحقيقه لأحلام الشعب الروسي ورشح فلاديمير بوتين خلفا له، توفي في موسكو في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. ينظر: ماهر حسن، استقالة بوريس يلتسين، صحيفة المصري اليوم (المصرية)، ع (١٢٩٦)، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٥) لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٣)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص ص ٩٥- ٩٦.

(٦) عبدالله، المصدر السابق، ص ٩٦.

(7) R. Craig Nation, "Russian Security Strategy under Putin", Strategic Studies Institute, (USA, 2007), p 3.

(٨) فلاديمير بوتين هو رئيس وزراء روسيا الاتحادية الحالي، ولد في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢ في مدينة سان بطرسبرغ، العاصمة الشمالية لروسيا الإتحادية، التحق بكلية الحقوق في جامعة لينينغراد، التحق عام ١٩٧٥ بجهاز لجنة أمن الدولة السوفييتية (المخابرات كي جي بي)، أصبح في آب/ أغسطس ١٩٩٩ رئيساً لوزراء روسيا الاتحادية وذلك باختيار من الرئيس بوريس يلتسين، وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ تولى اختصاصات رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة بعد

استقالة الرئيس بوريس يلتسين، وانتخب في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٠ رئيسا لروسيا الاتحادية، وأعيد انتخابه للرئاسة في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وفي ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٨ شغل منصب رئيس وزراء روسيا الاتحادية، ثم أعيد انتخابه رئيساً لروسيا الاتحادية في عام ٢٠١٢. ينظر محمد عبدالرحمن يونس العبيدي و واثق محمد براك السعدون، دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر، سلسلة شؤون إقليمية رقم (٣٦)، ط١، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠١١)، ص ٧٢.

(9) Miller, Op. Cit., p. p 5, 6.

(١٠) عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الإنتقالية، سلسلة أوراق الجزيرة (١٢)، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، ٢٠٠٩)، ص ٥٦.

(١١) ستيفن بلاك، ((روسيا..تقييم إقليمي عام))، في إيرل تيلفورد وآخرون، (رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية)، سلسلة دراسات عالمية، ع (١٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبوظبي، د.ت.)، ص ٣٥.

(١٢) نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمالي الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠٠٣)، ص ١٠٧.

(١٣) الإمارة، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(١٤) الحيالي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(١٥) موسى حمد القلاب، أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج، مركز الخليج للأبحاث، (دبي، ٢٠٠٥)، ص ٢٠.

(١٦) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ص ٥٦، ٥٧.

(١٧) واثق محمد براك، "الإستراتيجية ومشتقاتها"، مقالة منشورة في صحيفة فتى العراق (الموصلية)، ع (٢٧٩)، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٩.

(١٨) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١٢)، ص٧٧.

(١٩) فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: إنعكاسات على الأمن العالمي، سلسلة محاضرات الإمارات (٩٩)، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠٠٦)، ص ص ٣، ٤.

(٢٠) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ٩٠.

(21) Mamuka Tsereteli, "Russia's Strategic Interests in Eurasia", Asia-Caucasns Institute Analyst Issue, Vol. 12, No. 11, (USA, 2008), p 1.

(22) Julianne Smith, "The NATO–Russia Relationship", Strategic & International Studies Center Issue, (Paris, 2008), p 2.

(٢٣) الحيالي، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٢٤) عبدالله، المصدر السابق، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

(25) Pavel Felgenhauer , " Delusions in US-Russian Relations", Perspective, Vol. XVII, No. (1), Boston University, (USA, 2006).

(٢٦) عبدالله، المصدر السابق، ص ص ١٤٤- ١٤٦.

(٢٧) الحيالي، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٩) عبدالله، المصدر السابق، ص ص ١٤٩- ١٥٠.

(30) Jakub Grygiel, "Russian Strategy toward Central Europe", (CEPA) Center for European Policy Analysis, Report No. 25, (Washington DC, 2009), p.4.

(٣١) العقيدة العسكرية (Military Doctrine): هي النهج الذي تتبعه الدولة في تعبئة قدراتها العسكرية وتوجيهها في خدمة الإستراتيجية العسكرية. ينظر: سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ص ١٦٣- ١٦٨.

(٣٢) الدرع الصاروخي الأمريكي: مشروع بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية أو أماكن وجود القوات والمصالح الأمريكية في الدوائر الإقليمية المختلفة (أوروبا، شرق آسيا، الشرق الأوسط، منطقة الخليج)، وهذا المشروع الذي أطلق عليه الدفاع الوطني الصاروخي National Missile Defense حال تنفيذه يطبق للمرة الأولى في العالم من قبل دولة كبرى، ولمزيد من المعلومات أنظر: حسام سويلم، "مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي ونتائجه – مكونات النظام NMD وفكرة عمله–"، مجلة الحرس الوطني (السعودية)، ع (٢٨٨)، ١ شباط ٢٠٠٣.

(٣٣) العساف، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٣٤) عبدالله، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٣٥) العساف، المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٣٦) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ص ٦٢- ٦٧، ٩٧- ٩٩.

(٣٧) الإمارة، المصدر السابق، ص ص ٢٤٠- ٢٤٣.

(٣٨) الإمارة، المصدر السابق، ص ص ٢١٧- ٢٣٦.

(٣٩) يتألف الإتحاد الروسي الفيدرالي من (٨٢) مكون، (٢١) جمهورية، (٤٦) إقليم، (٩) مقاطعات، (٤) مناطق حكم ذاتي، ومدينتان فيدراليتان هما موسكو، وسان بطرس بورغ. المعلومات متاحة في موقع السفارة الروسية في واشنطن على الشبكات المتصلة (الانترنيت):
www.russianembassy.org

(٤٠) محمد يوسف عدس، الحرب الشيشانية: بين التأليف والتزييف، المختار الإسلامي للنشر، (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٦١.

(٤١) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ص ٥٧- ٦١.

(٤٢) الإمارة، المصدر السابق، ص ٢٧٧.

(٤٣) الحيالي، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٤٤) تقع (أوسيتيا الجنوبية) في وسط جورجيا في الطرف الشمالي – الجبلي، وتبلغ مساحتها (٣٩٠٠ كم٢)، أما عدد سكانها حسب إحصاء عام ٢٠٠٠ فيبلغ حوالي (٧٠٠٠٠) نسمة، (٦٥%) منهم أوسيتيون و(٣٠%) منهم جورجيون، وتعد مدينة(تسيخفنالي) عاصمة الإقليم، ويعد الأوسيتيون أنفسهم حلفاء تاريخيين للروس. تفاقمت أزمة أوسيتيا الجنوبية بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، وإستقلال جورجيا، إذ طالب معظم الأوسيتيون آنذاك بالانفصال عن جورجيا والاتحاد مع اوسيتيا الشمالية التابعة لروسيا الإتحادية والتي تحاددها من الشمال، ماعدا مواطنو أوسيتيا الجنوبية من أصل جورجي فانهم طالبوا بالبقاء ضمن جورجيا، فاندلعت حرب أهلية في هذا الإقليم، راح ضحيتها أكثر من (٧٠٠) قتيل وآلاف الجرحى، قبل إيقاف إطلاق النار في حزيران/ يونيو ١٩٩٢، والاتفاق على نشر قوات حفظ سلام مشتركة (جورجية واوسيتية وروسية)، وجمدت القضية. حاول الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي **Mikhail Saakashvili** (٢٠٠٤) القيام بعملية عسكرية لاستعادة السيطرة على هذا الإقليم في عام ٢٠٠٤، ولكنه فشل بفضل الدعم الروسي للميليشيات الأوسيتية. ثم كرر المحاولة في ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ بنطاق أوسع، غير أن الرد الروسي جاء أكثر قوة، فأجبر الروس الجيش الجورجي على الانسحاب خارج أوسيتيا الجنوبية والتقهقر داخل العمق الجورجي، بل وفتحت جبهة جديدة ضد الجورجيين في إقليم أبخازيا المتمرد أيضاً، وفي خضم هذه التطورات المتسارعة أعلنت أوسيتيا الجنوبية انفصالها عن جورجيا واستقلالها في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، واعترفت روسيا بهذا الاستقلال ودعمته. أما إقليم (أبخازيا) فإنه يقع في الشمال الغربي من جورجيا على ساحل البحر الأسود ومساحتها (٨٦٠٠)كم٢، عدد السكان حسب إحصاء عام ٢٠٠٦ هو (١٩٠٠٠٠) نسمة، ينتمون عرقياً إلى طوائف متنوعة، أبخاز وجورجيين وروس وأرمن وأذريين ويونانيين وتتار وشركس وشيشان وأنغوش، ودينياً إلى مسيحيين أرثوذكس

ومسلمين. بدأت محاولات ابخازيا للانفصال عن جورجيا منذ مطلع تسعينات القرن المنصرم، وبعد جولات عدة من المواجهات المسلحة أصبح الإقليم خارج سيطرة جورجيا، وسارت الأمور في أبخاريا لصالح تكريس وضع الانفصال المجمد، بفضل دعم موسكو السياسي والعسكري، اعلنت أبخازيا نفسها كجمهورية مستقلة تماماً عن جورجيا بعد حرب آب/ أغسطس ٢٠٠٨ التي هزمت فيها روسيا القوات الجورجية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. لمزيد من التفاصيل ينظر: العبيدي و السعدون، المصدر السابق، ص ص ١٩- ٢٧.

(٤٥) **نومكن، المصدر السابق، ص ٢٥.**

(٤٦) ناغورنو قرة باخ: إقليم تابع لأذربيجان تسكن فيه أغلبية أرمنية ترغب بالانفصال عن أذربيجان والانضمام لأرمينيا، أعلن الإقليم نفسه جمهورية مستقلة عام ١٩٩١، الأمر الذي أدى إلى نشوب صراع مسلح للسيطرة على الإقليم بين أذربيجان وأرمينيا خلال تسعينات القرن المنصرم، والإقليم الآن خارج السيطرة الأذربيجانية. ينظر:" سركيسيان يفوز بالرئاسة الأرمنية والمعارضة تشكك في نزاهة الانتخابات"، مقالة منشورة في صحيفة الرياض (السعودية)، ع (١٤٤٨٦)، ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

(٤٧) أبو الفضل التشيبي، رئيس أذربيجان السابق، فاز بأول انتخابات رئاسية ديمقراطية في أذربيجان، أجريت في ١٩٩٢، شهدت فترة حكمه اضطرابات كادت تهدد بانهيار البلاد. فتح معركة مع إيران حول تبريز، وافتعل مشكلة في الشمال مع الحركة القومية اللازيكية، وفي الجنوب مع الطاليش من ذوي الأصول الفارسية. وقد طالب هؤلاء بالانفصال، فضلاً عن حرب ناغورنو كاراباخ التي عمقت هذه الاضطرابات وتسبّبت بسقوط حكومة التشيبي الذي لم يكمل عاماً واحداً في الرئاسة في منتصف حزيران ١٩٩٣، وأجبر التشيبي على الفرار من باكو على أثر تمرد قادة وضباط الجيش، استدعي على أثر هذا الانقلاب حيدر علييف لتولي مقاليد الحكم. ولمزيد من التفاصيل ينظر: إيلي شلهوب، "آذربيجان وناغورنو كاراباخ"، مقالة منشورة في صحيفة الأخبار (الالكترونية) في الشبكات المتصلة(الانترنيت)، المعلومات متاحة على الرابط:-

http://al-akhbar.com/ar/node/18981

(٤٨) فريدريك ستار، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، سلسلة محاضرات الامارات (٣٨)، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، ١٩٩٩)، ص ٢٥.

(٤٩) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٥٠) نومكن، المصدر السابق، ص٥.

(51) Javier Morales, "Russia's New National Security Strategy: Towards a 'Medvedev Doctrine'?", (ARI) Analysis of Elcano Royal Institute, No. 135 , Area: Security & Defence, (Madrid, 2009), p.1.

(٥٢) ديريك لوتربيك و جورجي إنغلبريت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجـدد، سلسـلة دراسـات عالميـة (٩٣)، ط١، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، (أبوظبي، ٢٠١٠)، ص ص ٢٠، ٢٢.

(٥٣) حازم علي، "روسيا– سوريا..قبل الأزمة وبعدها"، مقالة منشورة في صحيفة الزمان (العراقية)، ع (٤١٧٠)، ١٠/ ٤/ ٢٠١٢، ص ١٤.

(٥٤) لوتربيك وإنغلبريت، المصدر السابق، ص ص ٢٢- ٣٥.

(٥٥) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ص ٧٠، ٧١.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ص ٩٦- ٩٧.

(٥٧) الإمارة، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٥٨) العبيدي والسعدون، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٥٩) ستار، المصدر السابق، ص ص ٢٥- ٢٨.

(٦٠) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ص ٩١، ٩٢.

(٦١) لوتربيك و إنغلبريت، المصدر السابق، ص ص ١٨- ١٩.

(٦٢) عبدالحميد، المصدر السابق، ص ص ١٠٠، ١٠١.

(63) Grygiel, Op.Cit., p.7.

(64) Miller, Op.Cit., p.22.